

انخفاض قيمة الرهون يدق ناقوس الخطر مع استمرار تراجع النفط

مخاوف مصرفية من موجة تعثرات جديدة

أحمد موسى

مفاجآت القروض
المنتظمة هاجس
بؤرق البنوك

توقعات بزيادة وتيرة

المخصصات خلال

عام 2016

الرهون العقارية

تشكل 60٪ من

إجمالي الرهون..

مقابل 27٪ للأسهم

قالت مصادر مصرفية إن هناك تخوفات داخل القطاع المصرفي الكويتي من حدوث موجة تعثر في سداد القروض في ظل استمرار تراجع أسعار النفط وحالة التباطؤ الاقتصادي التي نشهدها في الوقت الراهن، حيث سيصاحب هذه الموجة تسبيل للرهون التي بحوزة البنوك والتي شهدت انخفاضاً كبيراً في قيمتها خلال العاميين الماضيين مع استمرار تدهور أوضاع البورصة وتراجع في قيمة العقار خلال الفترة الماضية.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» إن القروض المتعثرة التي تبلغ نسبتها حدود 2,9٪ للقطاع المصرفي الكويتي ليست الهاجس الآن، حيث تظل بالنهاية واضحة للبنوك

أزمة حادة لشركات وساطة: عجز عن سداد مستحقاتها لشركات الدعم الفني

أحمد موسى

النفط بالإضافة إلى عمليات الانسحاب المتتالية التي تقوم بها كثير من الشركات. وفي شهر يناير 2016 تراجعت حدة قيم التداول التي بلغت 282,65 مليون دينار مقارنة بـ 511 مليون دينار تم تداولها في شهر يناير من العام 2015 بتراجع كبير بلغت نسبته 45٪. وتعاني البورصة الكويتية من تراجعات حادة في مستويات التداول وعزوف كبير للمستثمرين وسط هبوط كبير في القيمة السوقية التي وصلت إلى مستويات 24 مليار دينار.

وتتعامل معها عن طريق تجنب المخصصات، أما الخطر الكبير فيمكن في القروض التي يقوم عملاؤها بالسداد

والمنتظم في الوقت الحالي ولكن في حال التعرض لمخاطر عدم السداد فلن تتمكن الرهون المأخوذة مقابل قروضهم من

نحو 3,1 مليارات دينار تعادل 10,2 مليارات دولار بتراجع تخطي المليار دينار مقابل عام 2014 الذي قفزت فيه المبيعات العقارية إلى أكثر من 4,2 مليارات دينار. وسجل نشاط المبيعات في القطاع السكني ركوداً بعد أن سجل أداء قويا دام أربع سنوات، حيث بلغت الأسعار خلالها الضعف تقريبا كما تراجع أيضا النشاط العقاري في القطاع الاستثماري.

ويذكر أن أرباح البنوك الكويتية في 2015 نحو 638 مليون دينار مقابل 600 مليون دينار لعام 2014 لتسجل نمواً في أرباحها بنسب بلغت 6,4٪، فيما تراجعت أرباحها خلال الربع الرابع لتسجل صافي ربح بنحو 144 مليون دينار مقابل 158 مليون دينار للربع الرابع من 2014 وبهبوط بلغ 8٪.

الركود في النشاط والأسعار بالقطاع العقاري. وسجلت الضمانات العقارية التي اتخذتها البنوك الكويتية نمواً بشكل مطرد منذ عام 2007 والتي بلغت حينها نحو 20٪ إلى أن قفزت العام الماضي إلى أكثر 60٪ وبقية تقدر بنحو 11 مليار دينار، الأمر الذي يلقي بمرزب من المخاطر حول طرق تسهيل تلك الضمانات في حال التعثر عن السداد.

وبحسب إحصائية أعدتها «الأنباء» يبلغ عدد الأسهم المرهونة لدى البنوك نحو 8,65 مليارات سهم تبلغ قيمتها السوقية مليار دينار تعادل 6,6 مليارات دولار. وفي عام 2015 هبطت المبيعات العقارية في الكويت بنحو 29٪ بعد أن شهدت مستويات قياسية خلال العام 2014 لتبلغ المبيعات

نتيجة تعثر عملائها عن السداد للبنوك من بينها مزاد بيع أرض مشروع العاصمة التابع لشركة الدار الوطنية للعقارات بالإضافة إلى 3 مزايدات لصالح بيت التمويل الكويتي. وأضافت المصادر أن هناك توجهاً بزيادة وتيرة تجنب البنوك للمخصصات خلال ما تبقى من عام 2016 بالمقارنة مع وصولها في عام 2015 إلى أعلى مستويات 540 مليون دينار في ظل توقعات باستمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية.

وبحسب بيانات البنك المركزي الكويتي بشكل حجم الرهون المقدمة للبنوك الكويتية في صورة عقارات نحو 60٪ من إجمالي الرهونات مقابل 27٪ في صورة أسهم. ولصبح بذلك القطاع المصرفي الكويتي مرضاً لتقلبات حادة سواء من أسعار الأسهم أو

توزيعات مليارية وأسعار أسهم تاريخية وليس هناك من مشتر!

هل ماتت البورصة.. إكلينيكيًا؟!

ولكن لا حياة لمن تنادي

لقد أسمعت لو ناديت حيا



واقع مؤلم ومستقبل مظلّم.. صورة لبورصة اليوم



يا ليت الزحام يعود يوماً.. صورة من الزمن الجميل قبل الأزمة المالية

السيولة لأدنى مستوياتها تاريخياً.. أين ذهبت أموال الناس؟

صفقات مليارية تنشط السوق لأيام ثم ينام «نومة أهل الكهف»

إنها أزمة النفط.. وما أدراك ما النفط؟!

خوف كبير للمستثمرين.. يعزفون عن شراء الأسهم

في الأفق مؤشرات أزمة أكبر.. والدليل ارتفاع قياسي لعائدات سندات البنوك

«هيئة الأسواق».. وبصيص أمل!

رغم الصورة القاتمة إلى حد كبير لوضع البورصة الكويتية، إلا أن هناك بصيص أمل يتمثل في المستجدات التي ستطرأ خلال الفترة المقبلة والمتملة في نقل صلاحيات إدارة البورصة في أبريل المقبل لمجلس إدارة شركة البورصة وهو ما يعد إيداناً ببدء خصخصة البورصة الكويتية فعلياً. كما تعزز هيئة أسواق المال من خلال شركة البورصة طرح أدوات استثمارية جديدة كصانع السوق والمشتقات المالية لدعم السوق في الفترة المقبلة لتكون البورصة جاذبة للمستثمرين قبل طرحها للخصخصة.. فهل تمنح هذه المساعي قبلة الحياة لسوق بات في تعداد الموتى؟

للشركات المدرجة من البورصة ليعمق الأزمة، فالشركات التي تخرج من مقصورة التداول الرسمي يترتب عليها عمليات بيع عشوائي لأسهم هذه الشركات رغم أن مدة تداولها القانونية بعد موافقة هيئة أسواق المال وموافقة الجمعية العمومية تصل إلى 6 أشهر. ومن المتوقع أن يزداد عدد الشركات المنسحبة طوعاً من البورصة والتي بلغ عددها حتى الآن 22 شركة انسحبت فعلياً أو في طريقها للانسحاب، خاصة مع قرب تفعيل قواعد الحوكمة في يونيو المقبل نظراً لعدم قدرة الكثير من الشركات على توفيق أوضاعها.

من الواضح أن أزمة النفط عميقة جدا وقد ظهرت بوضوح من عزوف المستثمرين عن البورصة، كما بدأ العزوف عن العقار للأسباب نفسها، وذكرت «رويترز» أمس في تقرير عن أزمة أسعار النفط وتأثيرها على البنوك الخليجية، أكبر القطاعات في البورصات الخليجية، حيث بينت أن عوائد السندات قفزت لمستويات قياسية في الأشهر الأخيرة، وهو ما يؤثر على المخاطر المحتملة في هذه البنوك التي تعبر عن اقتصادات المنطقة، وربما يفسر عزوف المستثمرين عن شراء الأسهم المحملة بالتوزيعات النقدية وعلى رأسها البنوك، حيث الأفق غير واضح، فقد يشترى المستثمر الأسهم باليمين، ثم يجد نفسه أمام استحقات رفع رؤوس أموال البنوك فيدفع مرة أخرى باليسار.

ضعف السيولة.. موت بطيء من العوامل المهمة التي تدل على أن بورصة الكويت في طريقها للموت البطيء كأكبر وأهم وعاء استثماري في البلاد، هو ضعف السيولة وتراجعها لمستويات لم تكن موجودة حتى في زمن الأزمة المالية، حيث انخفض مستوى التداول اليومي في 2016 إلى 12,5 مليون دينار.

ونشرت «الأنباء» تقريراً في بداية العام الحالي بعنوان «سيولة البورصة تعود 15 سنة للوراء»، جاء فيه أن المتوسط اليومي للسيولة بلغ بنهاية 2015 نحو 15,8 مليون دينار، وهو قريب من متوسط السيولة في عام 2001 البالغ آنذاك 14,5 مليون دينار، وكان عدد الشركات المدرجة وقتها نحو 90 شركة فقط. ويعد تراجع السيولة مؤشراً قويا على ضعف أداء السوق، ويعود السبب الرئيسي في فقر السيولة إلى العامل النفسي الذي هو أهم من الأرقام المحفزة على الاستثمار، فالخوف يقضي على الاستثمار مهما كانت العوائد، ويعد غياب الثقة أهم أسباب العزوف عن البورصة الكويتية رغم ما تطوّر عليه من فرص جيدة يمكن أن تتحقق من وراءها عوائد أكبر من التي يتم الحصول عليها من الاستثمار في مجالات أخرى كالعقار أو الإبداعات البنكية. عدم القدرة على توفيق الأوضاع

«الأنباء» ونشرت الأسبوع الماضي، فإن ما تم الإعلان عنه كتوزيعات نقدية يزيد على 650 مليون دينار منها 300 مليون ستوزعها البنوك الكويتية، إلا أن هذه التوزيعات لم تحرك ساكناً في سوق أصبح فاقداً للوعي. والسؤال هنا: إن لم تستتق البورصة في موسم الحصاد فمتى إذن تكون الصورة الاستثمارية؟

تاريخياً، لم تشهد بورصة الكويت أسعاراً كذلك الموجودة حالياً لأسهم قيادية كانت تتداول قبل سنوات بـ 10 أضعاف قيمتها الحالية، وكان من المقترض أن يكون هناك إقبال كثيف من قبل جموع المتداولين سواء أفراد أو محافظ استثمارية، إلا أن هذه الأسهم الكبيرة التي هوت أسعارها لمستويات غير مسبوقة تتعرض للمضاربة كسائر الأسهم العادية. شهدت بورصات الخليج في الشهر الماضي ارتفاعات جيدة تفاعلاً مع تحسن أسعار النفط بالسوق العالمي بنسبة 17٪، واستجابت لهذا المعطى المهم أسواق دبي وأبوظبي بارتفاعات تقدر بـ 7٪، وكذلك سوقاً قطر ومسقط شهدا ارتفاعاً بنحو 5٪، في حين ارتفعت بورصة الكويت بأقل من 2٪ فقط، وقد تتعرض الأسهم التي كانت سبباً في ارتفاع السوق إلى عمليات جني أرباح سريعة تلتهم هذه المكاسب، لأن السوق فقد النهج الاستثماري وبات أسيراً للنهج المضاربي.

شريف حمدي

قد يبدو السؤال المطروح صامداً، لكن ثمة دلائل تشير إلى أن البورصة الكويتية تعاني من كثير من الأمراض التي تضعها على سرير الموت الاستثماري. رصدت «الأنباء» عوامل إيجابية عدة تصافرت فيما بينها خلال الفترة الماضية وكان من المفترض أن تدفع سوق الكويت للأوراق المالية للاتجاه الصاعد، إلا أن تأثير هذه العوامل الإيجابية لم يتعد كونه جرعات تنشيطية سرعان ما كان يزول مفعولها.. لتعود الآلام التي تتخزج جراح البورصة مجدداً.. وأبرز هذه العوامل ما يلي:

• وجود صفقات مليارية غابت عن سوق الكويت المالي منذ فترة، وهي إتمام عملية شراء شركة الاتصالات السعودية STC نحو 25,8٪ من أسهم VIVA بقيمة 129 مليون دينار تعادل 430 مليون دولار، وأخرى قيد التنفيذ وهي تقديم شركة أدبيتو الإماراتية لشراء حصة البالغة 67٪ من أسهم شركة الكويتية للاغذية (أمريكانا)، إلا أن بورصة الكويت لم تتفاعل بالقدر الكافي مع هذه الصفقات الضخمة. • وجود أفصاحات إيجابية لأغلب الشركات والبنوك المعلنة عن نتائج العام الماضي، والنوصية من قبل مجالس الإدارات بتوزيعات جيدة إذا ما قورنت بتوزيعات السنوات السابقة، ووفقاً لإحصائية أعدتها

الأهلي موبايل

لمسة واحدة لدخول حسابك

خدمات مصرفية أكثر سهولة.

- بديل إختياري لكلمة السر
- دخول أسهل وأسرع وأكثر أماناً إلى حسابك

حمل التطبيق من
iOS App Store

www.eahli.com أهلاً أهلي 1 899 899